الأمم المتحدة

A/C.3/78/SR.54

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
5 January 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15:00

الرئيس: السيد مارشيك ..... (النمسا)

المحتويات

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

البند 60 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-22238 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة 15:05.

البند 71 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/C.3/78/L.43)

مشروع القرار A/C.3/78/L.43 حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

1 - **السيدة كارتي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قدمت مشروع القرار وتنقيحا شفويا له، فقالت إنه ينبغي حذف الفقرة 16 من أجل الحفاظ على دعم واسع النطاق وشامل لعدة مناطق. فمشروع القرار يبقي مسألة سوريا على جدول أعمال الجمعية العامة ويتناول الانتهاكات والتجاوزات الفظيعة والمستمرة التي ترتكب في البلد.

2 - وأعربت عن ترحيب مقدمي مشروع القرار الرئيسيين بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وقالت إن النص يتضمن دعوة للمساءلة عن الفظائع التي ارتكبت، ودعوة للمجتمع المدني السوري لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة.

3 - وأردفت قائلة إن مشروع القرار يسلط الضوء على الوضع الإنساني المتردي الذي يواجهه 15,3 مليون شخص من السوريين، ويدعو إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما من خلال الآلية العابرة للحدود. ولا تزال العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية تبعث على القلق، وينبغي إطلاع الدول الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الوضع، على الرغم من حق النقض المخزي الذي استخدمه الاتحاد الروسي لمنع تجديد تفويض مجلس الأمن الإذن بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود. وحثت جميع الوفود على دعم مشروع القرار والوقوف ضد الفظائع الوحشية التي تُرتكب في سوريا ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان وأُسر المعتقلين ظلماً أو المفقودين.

4 - **الرئيس:** قال إنه طُلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

5 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: إستونيا، وأندورا، وإيطاليا، وبالاو، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، ومقدونيا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

6 - **السيد المعاودة** (قطر): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن بلده لطالما أسهم بشكل بنّاء في الجهود الدولية الرامية إلى وضع حد للأزمة في الجمهورية العربية السورية، تضامنا مع الشعب السوري. وقد عملت قطر في سبيل التوصل إلى تسوية شاملة من خلال عملية سياسية تفضي إلى انتقال سياسي، تمشيا مع اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان وقرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وبما يحقق التطلعات المشروعة للشعب السوري ويصون وحدة سوريا واستقلالها.

7 - وأشار إلى أنه منذ بداية الأزمة، قدمت دولة قطر مساعدات إنسانية للتخفيف عن الشعب السوري وتلبية احتياجاته. ويعالج مشروع القرار مسائل حقوق الإنسان المعلقة ذات الصلة، والتي تقع بالتالي ضمن ولاية اللجنة الثالثة وينبغي أن تعالجها هذه اللجنة. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى فعل الصواب من خلال تأييد مشروع القرار والتصويت لصالحه في اللجنة وفي الجمعية العامة.

8 - **السيد سيلفستر** (المملكة المتحدة): أدلى ببيان عام قبل التصويت، فقال إن بلده يؤيد مشروع القرار الذي يؤكد على الشواغل المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والطويلة الأمد لحقوق الإنسان في سوريا. وأعرب عن إدانة المملكة المتحدة لتصاعد الأعمال العدائية التي شهدت أكبر زيادة في أعمال العنف منذ عام 2020. وأعرب أيضا عن قلق وفد بلده من آثار الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير 2023، ولا سيما بالنسبة لأولئك الذين يعانون من أوضاع هشة. ويعد إيصال المساعدات عبر الحدود أمراً حيوياً بالنسبة إلى 4,1 ملايين شخص من المحتاجين في شمال غرب سوريا، وكذلك الشأن بالنسبة لتوفير حل مستدام وطويل الأجل.

9 - واستطرد قائلا إن من الضروري إعداد تقارير منتظمة عن الحالة الإنسانية والاستجابات الإنسانية في سوريا لتوفير الشفافية والمساءلة. ويجب أن تصل المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، وفي الوقت المناسب، بما يتماشى مع آليات الإشراف المناسبة. ويجب عدم نسيان الشعب السوري أو تركه يحل الأزمة بمفرده. لذلك، يشجع وفد بلده الدول الأعضاء على التصويت لصالح مشروع القرار، الذي من شأنه أن يوجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في سوريا. فهناك حاجة إلى حل

سياسي حقيقي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، لتحقيق السلام الذي يحتاجه السوريون ويستحقونه.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل إجرائه

10 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فقال إن تقديم قرارات خاصة ببلدان محددة دون موافقة الدول المعنية يتعارض مع مبادئ الحياد والموضوعية والشفافية وعدم الانتقائية وعدم التسييس وعدم المواجهة. كما أن ذلك يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ويقوِّض تنمية العلاقات الودية بين الأمم وتحقيق التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. وترفض المجموعة رفضا قاطعا جميع مظاهر ازدواجية المعايير التي تقوِّض حقوق الإنسان وتَحول دون إحراز تقدم في هذا المجال. ولا يزال القلق يساور المجموعة إزاء انتشار الآليات التي تزعم إجراء تقييمات محايدة لحالة حقوق الإنسان في دول معينة، دون موافقتها ومشاركتها في كثير من الأحيان، استناداً إلى مصادر ثانوية أو ثالثة متحيزة تفتقر إلى المصداقية، والتي تعمل كمجرد دعاية. كما أنها ترفض الممارسة الحالية لمجلس الأمن المتمثلة في تناوله لمسائل خارجة عن نطاق ولايته، بما في ذلك عن طريق معالجة مسائل حقوق الإنسان سعياً إلى تحقيق الأهداف السياسية لبعض الدول.

11 - وأضاف أن التطبيق غير القانوني وغير الأخلاقي للتدابير القسرية الانفرادية له أثر سلبي على التمتع بجميع حقوق الإنسان وإعمالها، بما فيها الحقوق المتصلة بالتنمية والغذاء والصحة والسلام. وتدعو المجموعة الدول بقوة إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير من هذا القبيل ورفع أي تدبير قسري انفرادي يؤثر على التنمية الكاملة للبلدان النامية، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واختتم كلامه قائلا إن من الضروري الكف عن تسييس حقوق الإنسان، وأفضل طريقة لتعزيز وضمان الإعمال الكامل والفعال لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هي تعزيز تعددية الأطراف، مع التقيد الصارم بالمبادئ السالف ذكرها.

12 - **السيدة عرب بفراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن تقديم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان الأخرى لمشروع القرار يبين أنها تواصل استغلال آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لخدمة مصالحها السياسية. وأشارت إلى أن بلدها يعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، وإنشاء آليات لحقوق الإنسان خاصة ببلدان محددة دون موافقة البلدان المعنية. فهذه التدابير تؤدي إلى نتائج عكسية وتتسبب في نشوب التوترات والمواجهات، وغالباً ما تفتقر إلى المصداقية والشرعية لتكون فعالة. وأضافت أن إيران تحث المجتمع الدولي على تعزيز الحوار والتعاون بدلاً من تسييس قضايا حقوق الإنسان.

13 - وتابعت قائلة إن النص المتحيز وذا الدوافع السياسية يغضُّ الطرف عن جميع أنشطة وإنجازات الحكومة السورية في تحقيق الاستقرار والسلام وحماية المدنيين، وفي تقديم المساعدة الإنسانية، وفي تيسير العودة الآمنة للنازحين داخليا واللاجئين. ويجب رفض مشروع القرار المجحف والظالم باعتباره إهانة للشعب السوري الذي واجه تحديات هائلة في السنوات الأخيرة. كما أنه لا يعكس تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة أو الجهود الدؤوبة التي تبذلها في مكافحة الإرهاب، وأغفل الاعتراف بالأضرار الناجمة عن الغارات الإسرائيلية وما نتج عنها من آثار أو من انتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن تستند آلية الأمم المتحدة لرصد حالة حقوق الإنسان إلى نهج عادل ومهني وغير تمييزي، وهو ما يفتقر إليه مشروع القرار. واختتمت كلامها بالقول إنه حفاظا على مصداقية اللجنة، سيصوِّت وفد بلدها ضد مشروع القرار المتحيز.

14 - **السيد غونزاليس بيماراس** (كوبا): قال إن وفد بلده سيصوِّت ضد مشروع القرار الانتقائي والذي من الواضح أن له دوافع سياسية، بالنظر إلى أن المقدِّم الرئيسي لمشروع القرار هو الولايات المتحدة، وهي بلد مسؤول عن بعض أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان الموثَّقة توثيقا جيدا. ومن المثير للقلق وغير المقبول أن مثل تلك القرارات لا تُطبَّق إلا على البلدان النامية التي تخضع أيضا لتدابير قسرية انفرادية. كما أن ما تتيحه الولايات المتحدة من إفلات من العقاب على الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد السكان المدنيين في قطاع غزة هو علامة أخرى على أن الولايات المتحدة لا تهتم بحقوق الإنسان في سوريا أو في أي مكان آخر بل ما يهمها هو مصالحها الخاصة. وأشار إلى أن وفد الولايات المتحدة قد تحدث بلا خجل عن حق النقض الذي استخدمه الاتحاد الروسي في مجلس الأمن، على الرغم من أن ذات الوفد قد استخدم حق النقض ضد 46 مشروع قرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في الهيئة نفسها.

15 - ومضى قائلا إن مشروع القرار يؤيد نهج المعاقبة والإدانة الذي لا يأخذ في الحسبان مصالح سوريا. ومثل هذه القرارات لن تسهم في التوصل إلى حل سياسي للنزاع يأخذ بعين الاعتبار المصالح والتطلعات الحقيقية للشعب السوري. وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن

الحكومة السورية والشعب السوري سيتوصلان إلى حل سلمي وتفاوضي للنزاع، ودعا اللجنة إلى تعزيز التعاون والحوار مع الاحترام الكامل لسيادة البلد. وإذا كانت هناك إرادة حقيقية لإيجاد حل للنزاع، فيجب إلغاء مثل هذه الممارسات الانتقائية وذات الدوافع السياسية.

16 - **السيدة بيتشاردو أوربينا** (نيكاراغوا): قالت إن وفد بلدها يرفض ويعارض أن تقدَّم سنويا تقارير ومشاريع قرارات ذات دوافع سياسية تفتقر إلى الموضوعية والحياد ولا تسهم في تعزيز حقوق الإنسان. وتدين حكومة بلدها التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير في عمل اللجنة الذي ينبغي أن يستند إلى مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار والتعاون الدوليين البنّاءين. فمشروع القرار يأتي في إطار حملة تشهير ضد الحكومة السورية ويغفل عمداً أثر التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية التي تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حقوق الإنسان للشعب السوري. وينبغي احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وتقريرها لمصيرها وسلامتها الإقليمية، إلى جانب عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وينبغي عدم التلاعب بقضايا حقوق الإنسان لمهاجمة الحكومات سياسياً بسبب رفضها الخضوع للإمبريالية. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها سيصوت ضد مشروع القرار، ويدعو الدول الأعضاء إلى أن تجنب المعايير المزدوجة. ويجب على اللجنة أن تعامل جميع الدول على قدم المساواة وأن تتجنب التحيز السياسي واستغلال حقوق الإنسان لتحقيق مصالح الدول الإمبريالية الرامية إلى الهيمنة.

17 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن بلده يرفض القرارات الخاصة ببلدان محددة، لأنها تُقدَّم لمصالح سياسية وتظهر الانتقائية وازدواجية المعايير وتهدف إلى ممارسة الضغط والإطاحة بحكومات بلدان أخرى. وتؤيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الجهود المتواصلة التي تبذلها الجمهورية العربية السورية للدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية ومكافحة جميع محاولات الاحتلال الأجنبي والتدخل العسكري. فلا علاقة للتسييس والانتقائية وازدواجية المعايير أثناء النظر في مسائل حقوق الإنسان بالجهود الحقيقية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعارض وفد بلده بشدة جميع المحاولات الرامية إلى التعدي على السيادة الوطنية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والإطاحة بحكوماتها الشرعية ونظمها الاجتماعية. ويجب أن تناقش جميع قضايا حقوق الإنسان وأن تتم تسويتها في جو من الحوار والتعاون البناءين، انطلاقا من الموقف المبدئي المتمثل في احترام السيادة والسلامة الإقليمية. ولذلك، سيصوِّت وفد بلده ضد مشروع القرار.

18 - **السيدة ريوس بالبينو** (البرازيل): قالت إن بلدها يشعر بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات التي ترتكبها مختلف الجهات الفاعلة في الجمهورية العربية السورية ويؤيد تماما لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ومن شأن اتباع نهج متوازن وإنساني وشامل، بالإضافة إلى تعاون الحكومة السورية، أن يكون حاسماً في إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ونجاح عملها. وأضافت أن البرازيل تؤيد عمل الوكالات الإنسانية في سوريا واستمرار تقديم المساعدة عبر الحدود، وهو ما ينبغي أن يستمر دون عوائق وأن يسترشد بمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلالية.

19 - وذكرت أن وفد بلدها يدعو إلى أن يكون مشروع القرار أكثر توازناً، وأن تكون النسخ المقبلة من النص غير انتقائية ومحايدة وموضوعية. وعلى الرغم من أن الحكومة السورية تتحمل بلا شك المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان السوريين، إلا أن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى تتحمل أيضاً المسؤولية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في سوريا. ولذلك، فإن وفد بلدها سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار. واختتمت كلامها قائلة إن العملية السياسية التي يتولى زمامها ويقودها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة، في ظل الاحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، هي وحدها التي ستكون قادرة على تحقيق السلام الدائم وتخفيف معاناة الشعب السوري.

20 - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار مثال نموذجي للتسييس وازدواجية المعايير ويستند إلى مزاعم وتخمينات لا أساس لها من الصحة. ويبدو موقف الولايات المتحدة، وهي أحد مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، مدعاة للسخرية بشكل خاص، إذ إنها تتحمل المسؤولية عن مصير السكان المدنيين وتسيطر على أراضي مخيمي الهول وروج سيئي السمعة، حيث لا تزال النساء والأطفال يعيشون في ظروف مروعة. فالولايات المتحدة متواطئة بشكل مباشر في نهب الموارد الطبيعية والزراعية التي تعود ملكيتها للشعب السوري، ولم تلتزم بتعهداتها بوصفها من الجهات المانحة، وفرضت عقوبات غير قانونية خانقة على السوريين. ويجب على الولايات المتحدة أن تعوض الحكومة السورية والشعب السوري عن الأضرار التي لحقت بهما ببلايين الدولارات وأن تسحب قواتها على الفور.

21 - وواصل كلامه قائلا إن روسيا تتبع نهجاً واعياً في استخدام حق النقض في مجلس الأمن لحماية المصالح الوطنية للدول ذات السيادة وكفالة الحماية من التدخل في الشؤون الداخلية والتعدي من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. وقد عملت سوريا عن حق على كفالة ألا تخضع الإمدادات التي تعبر الحدود إلى المناطق الخارجة عن سيطرة سلطاتها خاضعة لاختصاص مجلس الأمن، وعلى أن تدخل جميع المساعدات الإنسانية إلى البلد بموافقة الحكومة السورية وبالتنسيق الوثيق معها.

22 - وزاد على ذلك أن الطبيعة الحقيقية للمبادئ الإنسانية الزائفة للولايات المتحدة قد اتضحت من خلال النهج الذي تتبعه إزاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. فنتيجة لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض، لم يُعتمد أي قرار لمجلس الأمن بشأن وقف إطلاق النار في قطاع غزة، ونتيجة لذلك قُتل الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال. والولايات المتحدة متواطئة بشكل مباشر في قتلهم. واختتم كلامه بالقول إن وفد بلده يحث الدول الأعضاء على عدم مسايرة الدولة المعتدية.

23 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن مضمون القرار سيء الذكر الذي يستهدف بلده فقط لم يكن مفاجئاً، لأن الفريق الأساسي سيفعل كل ما في وسعه لمصلحة أجنداته السياسية من أجل استهداف سوريا. ومع ذلك، فقد فشلوا في القيام بذلك.

24 - وأوضح أن النص يتضمن العديد من الأخطاء. فالفقرة الثالثة والثلاثون من ديباجة مشروع القرار تشير إلى أن تقرير مجلس التحقيق التابع لمقر الأمم المتحدة (S/2020/278، المرفق) ذكر أن "من المحتمل جدا أن تكون الغارات المذكورة قد نفذتها حكومة الجمهورية العربية السورية و/أو حلفاؤها". غير أن الجزء الثاني من ذلك الاقتباس، الذي لم يُدرج في مشروع القرار، يوضح أن الأدلة التي كانت تحت تصرف مجلس التحقيق لم تكن كافية لكي يتوصل إلى نتيجة قاطعة بشأن إسناد تلك الحادثة إلى أي فرد أو كيان.

25 - وأعقب ذلك بقوله إن الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار تضمّنت صيغة جديدة تدّعي أن بيان الجمهورية العربية السورية الصادر في 13 تموز/يوليه 2023 قد "أقرّت فيه بالحاجة إلى المساعدة الإنسانية عبر الحدود". ومع ذلك، فقد ذكرت حكومة بلده في ذلك البيان، الذي كان في الواقع رسالة بعثت بها الجمهورية العربية السورية، أنها قررت تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود، لأن مجلس الأمن لم يفعل ذلك، ولكنها لم ترحب بتلك المساعدة. وعلاوة على ذلك، وخلال الجلسة 9371 التي عقدها مجلس الأمن في 11 تموز/يوليه 2023، ذكر وفد بلده أن هناك حاجة إلى تسريع عمليات التسليم عبر خطوط التماس، ولكنه لم يشر إلى الآلية العابرة للحدود. وبالتالي فإن الفريق الأساسي يكذب ببساطة.

26 - واسترسل قائلا إن الفقرة السابعة والثلاثين من الديباجة تضمنت الإشارة إلى أن أكثر من 30 034 طفلا قد ماتوا في سوريا، ولكن لم يكن من الواضح ما هو الرقم الدقيق ولا ما هو مصدر تلك المعلومات. والواقع أنه لم تُدرَج أي مصادر في أي جزء من مشروع القرار.

27 - وزاد على ذلك أن مقدمي النص يهينون ذكاء جميع الوفود بتوقع أنها ستحذو حذوهم بشكل أعمى. فيكفي أن يُقرأ النص لاكتشاف كم أنه مليء بالتناقضات والمغالطات والأكاذيب. فلا أحد من الفريق الأساسي يهتم حقاً بحالة حقوق الإنسان في سوريا، بل هم مستاؤون فقط من فشلهم في تحقيق أهدافهم السياسية في البلد. وكل ما ورد من أدلة ولغة قبيحة وسخيفة وغير دقيقة في مشروع القرار إنما يعكس عقلية الفريق الأساسي.

28 - وأضاف أن مشروع القرار إما يتضمن أخطاء، وهو ما يدل على عدم الكفاءة، أو أن تلك الأخطاء كانت مقصودة، وهو ما يدل على التحيز والمزيد من عدم الكفاءة. ودعا الوفود إلى قراءة النص الذي ستصوت عليه، بدلاً من اتباع الفريق الأساسي بشكل أعمى، وإلى إرسال النص إلى عواصمها ونقل ما صرح به وفد بلده إليها. واختتم كلامه قائلا إن الفريق الأساسي يهين ذكاء الجميع ويروج لأفكاره. ولذلك، فإن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار ويرحب بكل من سيحذو حذوه.

29 - *بناء على طلب ممثل الجمهورية العربية السورية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/78/L.43، بصيغته المعدلة شفويا.*

المؤيدون:

الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بنن، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكيا، توفالو، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،

جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فانواتو، فرنسا، فنلندا، قبرص، قطر، كابو فيردي، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المغرب، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا (مملكة –)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، بوروندي، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيلاروس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، زمبابوي، السودان، الصين، كوبا، مالي، نيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسواتيني، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، تونغا، جزر سليمان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، سنغافورة، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا – بيساو، الفلبين، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكونغو، كيريباس، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، ماليزيا، مدغشقر، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، اليمن.

30 – *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.43 بصيغته المنقحة شفوياً بأغلبية 86 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 73 عضوا عن التصويت.*

31 – **السيد روخاس** (بيرو): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار الذي يتضمن عناصر هامة لمعالجة حالة حقوق الإنسان في سوريا. ويجب على جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة السورية، احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعرب عن ترحيب بيرو بالصياغة الجديدة المتعلقة بالالتزام بالتمييز بين المدنيين والمحاربين وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة، وبالدعوات الموجهة إلى جميع أطراف النزاع بالكف عن الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية. وينبغي تطبيق هذه الصياغة على كل حالات النزاع.

32 – واستدرك قائلا إن وفد بلده ينأى بنفسه عن الفقرة 14. فليس من الممارسات المعتادة إدراج أحكام قيمية في مشروع قرار للجمعية العامة بشأن حالة محددة لاستخدام حق النقض، والحكم القيمي الوارد في تلك الفقرة لا يتوافق من حيث المضمون والفحوى مع البيان الذي أدلت به بيرو في 19 تموز/يوليه 2023 عملا بقرار الجمعية العامة 262/76 (2022)، بعد استخدام حق النقض المذكور أعلاه. وينبغي إعطاء الأولوية للمفاوضات بحسن نية بهدف التوصل إلى حلول هيكلية تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. وينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، الامتناع عن تسييس الشؤون الإنسانية. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي إعطاء الأولوية للاعتبارات الجيوسياسية على حساب القضايا الإنسانية عند التفكير في استخدام حق النقض.

33 – وأشار إلى أن وفد بلده قد صوّت لصالح القرار الذي ينص على إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويجري استعراضات دقيقة لتقاريره. وفي هذا الصدد، فإن الفقرتين السادسة والسابعة من ديباجة مشروع القرار مضللتان فيما يتعلق بنتائج التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ويجب أن تتسم مشاريع قرارات الجمعية العامة بالموضوعية والدقة والتوازن، لا سيما تلك التي تتناول أوضاع حقوق الإنسان في بلدان محددة. وأي إخفاق في هذا الصدد يمكن أن يقوض مصداقية تلك الهيئة ويقلل من قيمة تلك القرارات.

34 – **السيدة غارسيا ريكو** (إسبانيا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه، وهي ألبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا ومقدونيا الشمالية؛ والبلد المرشح المحتمل جورجيا؛ بالإضافة إلى سان مارينو، فقالت إن استمرار العنف وعدم الاستقرار في سوريا يبعث على القلق العميق، ويسبب معاناة ومشقة هائلة للشعب السوري الذي يواجه أكبر تصعيد للأعمال العدائية في هذا البلد منذ أربع سنوات. وأي حل

مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015). وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يدعو النظام السوري والجهات التي ترعاه وجميع أطراف النزاع إلى الانخراط بشكل كامل وبحسن نية في العملية السياسية التي يقودها السوريون.

35 - وأردفت قائلة إنه يجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي التي قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأعربت عن إدانة الاتحاد الأوروبي للاستخدام المستمر والمنهجي للاحتجاز التعسفي والتعذيب والعنف الجنسي والعنف الجنساني والاختفاء غير الطوعي أو القسري والإعدام بإجراءات موجزة من قبل النظام السوري وجميع أطراف النزاع الأخرى. ويشكل السماح للأسر بمعرفة مصير ومكان وجود أقاربهم المفقودين ضرورة إنسانية بالغة الأهمية. ولذلك، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار الجمعية العامة 301/77 (2023) الذي أنشئت بموجبه مؤسسة مستقلة معنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، ويشدد على ضرورة الإسراع بإنشاء تلك المؤسسة. وينبغي لجميع أطراف النزاع دعم الجهود المبذولة لتحديد مصير أولئك الأشخاص المفقودين.

36 - واستطردت قائلة إنه لا ينبغي أن تحدث عمليات نزوح أخرى في أي جزء من سوريا، ولا ينبغي استغلال عمليات النزوح هذه لأغراض الهندسة الاجتماعية والديموغرافية من قبل أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، خلصت لجنة التحقيق مؤخراً إلى أن شروط العودة الآمنة والطوعية والمأمونة والكريمة للاجئين السوريين لم تتحقق بعد. وفي الوقت نفسه، تظل المساءلة ذات أهمية قصوى، سواء بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو في إطار حل سياسي دائم. ويواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه الكامل للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 (الآلية الدولية المحايدة المستقلة). ويجب إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية ويجب على النظام السوري أن يتعاون بشكل كامل مع جميع آليات التحقيق والمساءلة.

37 - وتابعت قائلة إنه يجب على جميع أطراف النزاع، ولا سيما النظام السوري، أن تسمح بالوصول الآمن والكامل والسريع والمستمر عبر خطوط التماس وعبر الحدود دون أية عراقيل، بما في ذلك إلى أماكن الحبس أو الاحتجاز. وفي هذا السياق، فإنه من المخيب للآمال حذف الأحكام المتعلقة بتقديم التقارير من جانب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، كما وردت في الأصل في الفقرة 16 من مشروع القرار. واختتمت كلامها بالقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد مشروع القرار.

38 - **السيدة والينيوس** (كندا): قالت إنه بعد أكثر من 12 عاماً من النزاع، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة التي ترتكبها أطراف النزاع في سوريا تبعث على القلق الشديد. فالنساء والأطفال يواجهون آثارًا غير متناسبة وطويلة الأمد؛ وهناك الملايين من المدنيين الذين أصبحوا نازحين داخليًا؛ وزادت الزلازل المدمرة من تفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلا. ولا تزال المساعدة عبر الحدود تكتسي أهمية بالغة، وكندا ترحب بما تضمنه مشروع القرار من إدانة لعدم تفويض مجلس الأمن الإذن بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية. ويكرر وفد بلدها أيضا الدعوات لتمديد فتح معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي طالما كانت هناك حاجة للمساعدة الإنسانية. واستدركت قائلة إن قرار سحب الطلب الموجه إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتقديم تقارير عن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية هو أمر مؤسف.

39 - وأعقبت ذلك بالقول إن إيصال المساعدات الإنسانية يجب أن يتسم بالشفافية. وإنه لمن المؤسف تزايد المحاولات لتسييس المساعدات الإنسانية في سوريا، وكذلك الشأن بالنسبة للانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في ذلك البلد. فهناك الآلاف من المدنيين، بمن فيهم العائدون، الذين يتعرضون للاعتقال التعسفي والتعذيب والنزوح القسري والاحتجاز في ظروف قاسية وغير إنسانية، وهناك أكثر من 000 111 شخص تعرضوا للاختفاء القسري. وأعربت عن ترحيب كندا بالإشارات الواردة في مشروع القرار إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة وبالاعتراف بالحاجة إلى استمرار تمويل تلك الهيئة، بالإضافة إلى التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية.

40 - وأشارت إلى أن كندا تظل ملتزمة بالسعي لتحقيق المساءلة والعدالة. ولتحقيق هذه الغاية، استهل بلدها مع هولندا إجراءات قانونية لدى محكمة العدل الدولية لمحاسبة النظام السوري على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة التي يمارسها على شعبه. واختتمت كلامها بالقول إن كندا ستواصل دعم الشعب السوري والدعوة إلى حل سياسي عادل يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

41 - **السيد بيليبينكو** (بيلاروس): قال إن بيلاروس ترفض النهج الانتقائية الخاصة ببلدان محددة في مجال حقوق الإنسان، وهي نهج

لم تحسن الوضع الحقيقي على أرض الواقع، بل ولدت أجواء من المواجهة. وبالتالي، فقد صوت بلدها ضد اعتماد مشروع القرار. فالصياغة السرية للقرارات الخاصة ببلدان محددة، كما فعلت الولايات المتحدة مع مشروع القرار قيد النظر، يتعارض مع جميع المبادئ التي توجه عمل الأمم المتحدة، وهو أمر غير مقبول.

42 - **السيد سيبومانا** (بوروندي): قال إن وفد بلده يعترض على جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة.

43 - **السيدة جانغ** سيسي (الصين): قالت إن الخلافات في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تعالج عن طريق الحوار والتعاون البناءين. وتعارض الصين تسييس قضايا حقوق الإنسان وإنشاء آليات لحقوق الإنسان خاصة ببلد محدد دون موافقة البلد المعني. وقد جاء مشروع القرار مخالفاً لإرادة الحكومة السورية؛ وهو يتجاهل التحديات التي يفرضها التدخل الأجنبي والعقوبات الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري؛ ويقلل من شأن الجهود التي تبذلها الحكومة السورية لتحسين الظروف المعيشية والوضع الإنساني في البلد؛ ويمارس ضغوطا مفرطة من جانب واحد على الحكومة السورية.

44 - واستطردت قائلة إن مشروع القرار يدعم، بالإضافة إلى ذلك، الآليات الدولية التي رفضتها الحكومة السورية بشدة، بما في ذلك المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. ويتضمن النص أيضا العديد من الإشارات إلى تقارير فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي لم يُنشا بتوافق الآراء وعارضته العديد من الدول، بما في ذلك الصين. ويسعى مشروع القرار إلى استخدام حقوق الإنسان كذريعة للضغط على الحكومة السورية لأغراض سياسية. ولذلك، صوتت الصين ضد مشروع القرار.

45 - **السيدة غونزاليس** (الأرجنتين) قالت إن بلدها صوت لصالح مشروع القرار بهدف دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وينبغي لجميع الأطراف اتباع نهج يعطي الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان دون قيود وحماية السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لجميع الأطراف، وخاصة السلطات السورية، أن تسعى إلى توضيح مكان وجود جميع الأشخاص المفقودين في البلد. ويجب ضمان الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية في جميع الأوقات. ويجب ألا تخضع مشاريع القرارات قيد النظر للتسييس غير الضروري، وينبغي أن تركز على المجالات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سوريا وليس على القضايا الخارجة عن نطاق ولاية اللجنة الثالثة.

46 - **السيد آيدل** (تركيا): قال إن حالة حقوق الإنسان في سوريا لا تزال مسألة تثير قلقاً عميقاً. ومشروع القرار له أهمية في التأكيد على الأسباب الجذرية لحالة حقوق الإنسان في ذلك البلد، بما في ذلك الزيادة الأخيرة في انتهاكات وقف إطلاق النار، والتي تسببت في معاناة هائلة للمدنيين. كما تدهورت الحالة الإنسانية في المنطقة، ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد نزح أكثر من 000 120 شخص في الأسبوعين التاليين للأعمال العدائية التي بدأت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما أدى أيضاً إلى بيئة أكثر صعوبة بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني في شمال غرب سوريا. وبالنظر إلى الوضع المتردي، فإن من الأهمية بمكان مواصلة المساعدة الإنسانية عبر الحدود من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

47 - وأشار إلى أن أكبر تهديد لحالة حقوق الإنسان في سوريا يتمثل في الإرهاب. فقد وثقت الأمم المتحدة حزب العمال الكردي/وحدات حماية الشعب، وهو المنظمة الإرهابية التابعة لما يسمى "قوات سوريا الديمقراطية"، باعتباره أحد الضالعين الرئيسيين في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. ووفقاً للتقارير الأخيرة للأمين العام، فإن حالات قتل الأطفال وتشويههم على يد التنظيمات الإرهابية قد ازدادت بنسبة 100 في المائة مقارنة بالتقرير السابق، وذلك من بين انتهاكات أخرى. وعلاوة على ذلك، يُحرم الآلاف من مواطني الدول الثالثة في مخيم الهول من الحرية ومن الحصول على المساعدات الإنسانية المناسبة.

48 - واختتم كلامه بالقول إن تركيا ستستمر في تعزيز ودعم حقوق الإنسان للسوريين والدعوة إلى حل سياسي للنزاع، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وكما تم التأكيد عليه في مشروع القرار.

49 - **السيد ماك بين** (أيرلندا): تكلم أيضا باسم النرويج، فقال إن وفده يرحب باعتماد مشروع القرار. وأعرب عن افتخار أيرلندا والنرويج بأنهما شاركتا في أعمال مجلس الأمن بشأن الوضع الإنساني في سوريا، وأكد التزامهما المشترك بدعم شعب ذلك البلد.

50 - واستطرد قائلا إن ما يجري حاليًا هو أكبر تصعيد للعنف تشهده سوريا منذ أربع سنوات، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على المدنيين، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويعتمد أكثر من 15 مليون شخص

في سوريا حالياً على المساعدات الإنسانية. ولهذا السبب، فإن حذف الفقرة 16 من النص الأصلي المقدم أمر مؤسف، ذلك أنها كانت تتضمن طلب استمرار منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في تقديم تقارير حيوية عن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وعن الاستجابة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان العمل معًا لكفالة تقديم التقارير الكافية، ويتطلع وفد بلده إلى مواصلة المناقشات لتحقيق هذه الغاية.

51 - **السيدة راجاندران** (سنغافورة): قالت إن وفد بلدها امتنع عن التصويت على مشروع القرار، تمشيا مع موقفه القائم على المبادئ والمتمثل في الامتناع عن التصويت على مشاريع القرارات التي تتناول حقوق الإنسان في بلدان محددة في إطار اللجنة الثالثة. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير موقف سنغافورة من التصويت على أنه موقف إزاء مضمون مسائل حقوق الإنسان المثارة في مشروع القرار.

52 - **السيد شاكيد** (إسرائيل): قال إن التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام الأسد خلال الشهر الماضي توحي بأن المتحدث سعى إلى مناصرة حقوق الإنسان من خلال انتقاد دول أخرى، وتحديدا من خلال جهود مكثفة لشيطنة دولة إسرائيل ونزع الشرعية عنها. وإنه لمن المخزي حقًا أن يصل به الأمر إلى حد الادعاء بأن إسرائيل تخترع ضحاياها، وأن المجزرة التي ارتكبتها منظمة حماس الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 لم تحدث، على الرغم من أن معظمها تم تصويره من قبل إرهابيي حماس أنفسهم.

53 - وتابع قائلا إنه على عكس التفسيرات التحريفية والمعلومات المضللة التي ينشرها ممثل نظام الأسد، فإن الحقائق الموثقة جيدًا في مشروع القرار والتقارير وغيرها من المصادر الأخرى تتحدث عن نفسها. فقد أدت أعمال نظام الأسد في الحرب الأهلية السورية إلى مقتل أكثر من 500 000 شخص، بمن في ذلك أكثر من 30 000 طفل من خلال استخدام الأسلحة الثقيلة والقصف الجوي وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب واستخدام الأسلحة الكيميائية. وولّدت الحرب الأهلية السورية وعواقبها التي لا يمكن استيعاب فداحتها واقعاً أدى إلى نزوح نصف السكان، بحيث اضطر 5,3 ملايين شخص إلى التماس اللجوء في بلدان أخرى. وفي الوقت الذي تعرض فيه مئات الآلاف من الفلسطينيين في سوريا للخطر الشديد بسبب الحرب الأهلية، وقُتل الآلاف منهم في مخيم اليرموك للاجئين وفي أماكن أخرى، معظمهم على يد نظام الأسد نفسه، لم يظهر أي تضامن قوي مع الضحايا الفلسطينيين. ومن الواضح أن النظام لا يهتم بحياة الفلسطينيين إلا عندما يكون من الممكن استغلالهم لشيطنة دولة إسرائيل ونزع الشرعية عنها.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

54 - **السيد أربايتر** (كندا): قال إن مضمون مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/C.3/78/L.41)، الذي قدمه وفد بلده، يتغير كل سنة استنادا إلى التقارير الحالية وذات الصلة للأمين العام والمقرر الخاص. وفي حين أن الاتجاهات ظلت كما هي، إلا أن الانتهاكات المفصلة في التقرير، للأسف، قد ارتكبت خلال السنة التقويمية. وقد أشارت العديد من الوفود إلى سياسة طويلة الأمد لمعارضة القرارات الخاصة ببلدان محددة؛ وتحترم كندا تلك الآراء، على الرغم من اختلافها معها. فجميع الأدوات المتاحة في هيكل حقوق الإنسان ينبغي استخدامها. وبناءً على ذلك، فلدى كندا نفسها دعوة دائمة موجّهة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

55 - ومضى قائلا إن بلده قد رحب مؤخرا بالمقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، وتعامل مع المحادثات الصعبة التي أجريت بانفتاح بغرض المشاركة والتعلم والتحسين في المستقبل. وقد أكملت كندا أيضا مؤخرًا استعراضها الدوري الشامل الرابع. وخلال دورة الاستعراض الثالثة، قبلت حكومته أكثر من 70 في المائة من التوصيات؛ ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فقد قبلت إيران أقل من نصف التوصيات التي تلقتها. ومع ذلك، فإن الاستعراض الدوري الشامل يعتمد على استعداد البلدان للاستماع بعناية إلى ملاحظات أقرانها.

56 - وزاد على ذلك أنه قد أُعرب أيضا عن انتقادات شديدة لسجل كندا في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. ويعترف وفد بلده اعترافًا تامًا بالصدمة التي تنتقل عبر الأجيال بسبب المعاملة التاريخية التي تعرضت لها الشعوب الأصلية من قبل كندا، ولا سيما نساء وفتيات الشعوب الأصلية. ولا يزال هناك عمل كبير يجب القيام به، وفي حين تتمثل الخطوة الأولى للمصالحة في الاستماع والانفتاح على الانتقاد، فإن الأفعال لها أهمية أكبر. وقد أنشأت كندا لجنة للحقيقة والمصالحة تتألف من ممثلين عن الشعوب الأصلية في كندا، وقدمت هذه اللجنة تقريراً يتضمن 94 توصية، قبلتها حكومة بلده جميعها، بما في ذلك إدراج إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب

الأصلية في التشريعات الوطنية. ومؤخرًا، خصصت كندا أيضا يومًا وطنيًا لتعزيز فهم الصدمة التي لحقت بالشعوب الأصلية.

57 - وأعرب عن أسف وفد بلده لعدم وجود دليل على إصغاء جمهورية إيران الإسلامية سواء للاحتجاجات في شوارعها أو للمناقشات التي تجري في الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، يتضمن رد ذلك البلد تشويشًا وتهويلًا واتهامات مضادة، وقد امتد هذا الرد ليشمل بلدانا متعددة، وليس كندا فقط. بيد أن زيادة عدد الدول التي يتم انتقادها وتكثيف ذلك الانتقاد لن يحجب انتهاكات حقوق الإنسان في إيران نفسها، ولن يعفي ذلك البلد من مسؤولياته بموجب القانون الدولي للامتثال لمعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعها وصادق عليها طواعية. وأعرب في ختام كلمته عن التزام كندا بالإصغاء والتعلم والعمل بشكل أفضل، وبقبول النقد باستمرار والاعتراف بالعمل الذي يتعين القيام به. وقال إن وفد بلده يشجع الآخرين على أن يحذوا حذوه.

58 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده لم يرد بشكل عام إلا على الدول الأعضاء وليس على سلطات الاحتلال. ومع ذلك، يبدو أن ممثل الاحتلال الإسرائيلي كان يخاطب وفد بلده مباشرة. وأشار إلى أن هذا البلد مدلل بكل بساطة بسبب كل الدعم الذي دأب على تلقيه من الدول الغربية على مر السنين، وبالتالي فإنه غير قادر على قبول الحقيقة.

59 - **السيدة عرب بفراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفد كندا وجه اتهامات متكررة إلى بلدها بعد تقديمه مشروع القرار. وقد أعربت كندا عن الغضب من المناقشات بشأن قضايا السكان الأصليين في بلدها؛ ومن الطبيعي أن تشعر جمهورية إيران الإسلامية وشعبها بنفس الشعور عندما تُستهدف قضاياها الوطنية دون الأخذ بعين الاعتبار إنجازاتها.

60 - وتابعت قائلة إن التقارير تفيد بأن الشعوب الأصلية في نظام رعاية الطفل أو النظام الإصلاحي في كندا هم أكثر عرضة للإدمان والتشرد والوقوع ضحايا للجريمة. ولا ينبغي لكندا أن تعتمد ازدواجية المعايير عند استهدافها لبلدان أخرى، ولا ينبغي لها أن تمارس حق الرد بعد أن قدمت مثل هذا القرار المتحيز ضد جمهورية إيران الإسلامية.

البند 60 من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية *(تابع)* (A/C.3/78/L.61)

مشروع القرار A/C.3/78/L.61: تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

61 - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

62 - **السيدة أوسيبي** (الكونغو): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فعرضت مشروع القرار، وقالت إن النص يستند أساسا إلى قرار الجمعية العامة 199/77. وأشارت إلى أن المجموعة تشيد بالجهود والقيادة المستمرة التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من المجتمع الدولي، لدعم الدول الأفريقية التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة. وتضم القارة الأفريقية خُمس العدد الإجمالي للاجئين وأكثر من ثلث النازحين قسراً على مستوى العالم، بما في ذلك أكثر من 8,5 ملايين لاجئ وطالب لجوء وحوالي 28 مليون نازح داخلياً.

63 - واسترسلت قائلة إن مشروع القرار يحث المجتمع الدولي، تمشيا مع مبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات الدولية، على مواصلة تمويل برامج اللاجئين التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية ذات الصلة بسخاء، مع مراعاة الاحتياجات المتزايدة بشكل كبير للبرامج في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فمن الضروري أيضًا توفير تمويل متزايد ومرن ويمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات. واختتمت كلامها قائلة إن المجموعة تعيد التأكيد أيضا على أهمية الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. وجميع الوفود مدعوة إلى تقديم مشروع القرار والمضي في اعتماده بتوافق الآراء.

64 - **السيد المحمصاني** (أمين اللجنة): قال إن الوفود التالية انضمت إلى مقدِّمي مشروع القرار: إسبانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبالاو، والبرتغال، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، ومقدونيا الشمالية، ونيكاراغوا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

65 - ثم أشار إلى أن ألبانيا ترغب أيضا في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

66 - **السيد إيفانيي** (هنغاريا): قال إن هنغاريا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار ارتفاع عدد اللاجئين والنازحين في أفريقيا. وبناء على ذلك، فقد انضم وفد بلده إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، إلا أنه

ينأى بنفسه عن الفقرة 4 بسبب الإشارة إلى الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. فهنغاريا لم تؤيد الاتفاق ولم تشارك في تنفيذه، وبالتالي لا يمكن أن تقبل بأي إشارة إليه في الوثائق الدولية.

67 - *اعتُمد مشروع القرار A/C.3/78/L.61.*

رُفعت الجلسة الساعة 16:15.